

Distr.: General
6 November 2002
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٤١٠ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٢، الذي قرر فيه المجلس أن ينشئ، اعتبارا من ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي لفترة أولى مدتها ١٢ شهرا. ففي الفقرة ١٣ من ذلك القرار طُلب إليّ أن أطلع المجلس بشكل مباشر ومنتظم على التقدم المحرز في تنفيذ القرار، بما في ذلك، خصوصا، التقدم المحرز باتجاه تحقيق العناصر الأساسية من خطة تنفيذ الولاية، وأن أقدم تقريرا خلال فترة ستة أشهر من تاريخ اتخاذ القرار، وكل ستة أشهر بعد ذلك. وفي ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٢ قُدمت إحاطة شفوية إلى المجلس (S/PV.4598). وهذا التقرير يستعرض أنشطة البعثة منذ إنشائها في سياق التطورات السياسية في جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية المستقلة.

ثانيا - الأنشطة الحكومية

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تسلمت حكومة تيمور - ليشتي زمام الحكم وتولت المؤسسات الوطنية مسؤولية الإدارة وتسيير الشؤون العامة. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، قُبل انضمام تيمور - ليشتي إلى الأمم المتحدة بوصفها الدولة العضو ١٩١ في الأمم المتحدة. وشكّلت مراسم القبول، التي كان من حضورها الرئيس زانانا غوسميوا، ورئيس الوزراء ماري ألكاتيري ووزير الخارجية خوسيه راموس - هورتا، التتويج الرسمي لطموح الشعب باستقلال تيمور - ليشتي كأمة ذات سيادة.



٣ - ومنذ الاستقلال، سعى قادة تيمور - ليشتي إلى تعزيز ديمقراطية تشاركية تقوم على قاعدة عريضة، وإلى إيلاء اهتمام للشواغل أو الشكاوى التي يعبر عنها مواطنوهم. ويمول المانحون البرامج الهادفة إلى تنشيط قدرة الأحزاب السياسية في البرلمان وعلى مستوى المناطق.

٤ - ورداً على التظاهرات الأخيرة التي قامت بها مجموعات مختلفة من أصحاب المصالح، بمن فيهم المحامون وسائقو سيارات الأجرة، والطلاب، والسجناء، احتجاجاً على بعض جوانب السياسة الحكومية أو قرارات محددة صادرة عن السلطة التنفيذية، سعت الحكومة إلى الحوار لتعزيز تفهم أفضل لقدرتها المحدودة على معالجة هذه المطالب. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أعرب المقاتلون السابقون وقدامى المحاربين عن عدم ارتياحهم للحكومة فيما يعتبرونه عدم الاعتراف بدورهم في الكفاح من أجل الاستقلال. وهدد بعضهم بخلق عدم استقرار أهلي. والرئيس غوسمياو، الذي طالما ساوره قلق بشأن هذه المسألة، أنشأ لجتين لتحديد الدور الذي أدّاه بعض الأفراد في المقاومة، وللتعرّف على السبل الملائمة للمكافأة عليه وطلب دعماً من المانحين لهذا الغرض.

٥ - وسنّ البرلمان الوطني أول تشريع له هو قانون نشر القوانين، في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وبعد ذلك سن تشريعات أخرى تتعلق بعدد من المسائل المهمّة، منها الأنظمة الأساسية للقضاة العدليين، وقانون الجنسية، وقانون جوازات السفر، وقانون الحدود البحرية لجمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية. وهو ينظر حالياً في مشروع قانون الأراضي والأماكن (المقتصر على أملاك الدولة). ويجري إضفاء الطابع المؤسسي على حماية حقوق الإنسان في تيمور - ليشتي بوسائل، منها إنشاء مكتب "تقديم المساعدة" لحقوق الإنسان والعدالة. وحالما يتم اعتماد التشريع الذي يمكنه من ممارسة صلاحياته، فإن هذا المكتب الدستوري سيعمل على جمع مهام أمين مظالم ولجنة حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، فإن قادة البلد، إدراكاً منهم لأهمية إقامة علاقات خارجية متينة بالنسبة لأمن تيمور - ليشتي على المدى البعيد، عملوا على ضمان إقامة علاقات وثيقة مع دول أخرى في المنطقة. وفي هذا الصدد، أُعطيَتْ علاقات تيمور - ليشتي بإندونيسيا زخماً حاسماً بقرار رئيسة إندونيسيا ميغاواي سوكارنوبوتري حضور احتفالات الاستقلال، وزيارة الدولة التي أدّاها الرئيس غوسمياو عقب ذلك إلى جاكرتا، في ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢، والتي اتفق البلدان أثناءها على إنشاء اللجنة الوزارية المشتركة للتعاون الثنائي لمعالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك. وفي خطوة إضافية مهمة إلى الأمام، قررت اللجنة الوزارية المشتركة في اجتماعها الأول في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ الإبقاء على لجنة الحدود المشتركة التي كانت قد أنشئت أصلاً في إطار إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور - ليشتي، وطلبت إلى اللجنة "ألا تألو جهداً من أجل

التوصل بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ إلى اتفاق بشأن الخط الذي يشكّل الحدود وفقا للاتفاقات التاريخية والصكوك القانونية، التي يمكن على أساسها ترسيم الحدود البرية”.

٦ - ونظرا لأهمية وجود اتفاق على ترتيبات للإبقاء على حدود مرنة، لأسباب إنسانية وسياسية، قررت اللجنة الوزارية المشتركة التوقيع على “ترتيب بشأن المعابر الحدودية التقليدية والأسواق المنظمة” في أول فرصة ممكنة. وأقرت اللجنة أيضا اتفاقا مؤقتا، ريثما يتم التوقيع على ترتيب المعابر الحدودية وتنفيذه، وذلك لتمكين الأشخاص المقيمين في أوكوسي من العبور إلى المناطق المجاورة في تيمور الغربية بدون جوازات أو تأشيرات. وسيتيح التنفيذ المبكر لهذا التدبير للمواطنين الذين لا يستطيع كثير منهم توفير رسوم التأشيرات الراهنة، السفر مرة أخرى بطريق البر إلى أجزاء أخرى من تيمور - ليشتي عبر إندونيسيا.

٧ - إن الالتزام بالملاحقة في إندونيسيا وتيمور - ليشتي للمتهمين بارتكاب جرائم خطيرة من شأنه أن يدعم أيضا، على المدى البعيد، العلاقات الوثيقة بين البلدين. وفي هذا الصدد، أعرب مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٢ عن قلقه بشأن المحاكمات الجارية أمام المحكمة المخصصة لحقوق الإنسان في جاكرتا.

٨ - وأصبحت تيمور - ليشتي عضوا في البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي، ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. وأقامت علاقات دبلوماسية مع جميع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا تقريبا. وهي تشارك في اجتماعات الرابطة بوصفها مراقبا مدعوا. كما شاركت بوصفها مراقبا في مؤتمر قمة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، المعقود في فيجي في تموز/يوليه ٢٠٠٢.

٩ - وتتعاون تيمور - ليشتي، مع شركاء آخرين، من أجل وضع إطار تنظيمي وتقني لتنمية الموارد الطبيعية، لا سيما النفط والغاز الطبيعي. وفي ٢٠ أيار/مايو، وقّعت معاهدة بحر تيمور بين استراليا وتيمور - ليشتي. وحالما يتم التصديق على المعاهدة، فإنها ستكفل تقاسم الإيرادات المتأتية من المنطقة التي تغطيها المعاهدة بين البلدين، وستحصل تيمور - ليشتي على ٩٠ في المائة من الإيرادات المتأتية من حقل بايو أونندان. وفي اليوم نفسه، تم أيضا توقيع مذكرة تفاهم تنص على إبرام اتفاق توحيد المعايير الدولية، بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، بهدف تنظيم وإدارة حقول الغاز والنفط وفرض الضرائب عليها بطريقة فعالة. وإضافة إلى ذلك، شرعت تيمور - ليشتي بمناقشات تقنية مع استراليا بشأن استغلال احتياطي المنطقة المشتركة لتنمية الموارد النفطية، على أساس فهم بالأبسط ذلك بموقفها في المفاوضات المتعلقة بالحدود البحرية.

ثالثاً - مساهمة البعثة

١٠ - بدأت البعثة أعمالها، بالتعاون الوثيق مع حكومة تيمور - ليشتي، لتحقيق الأهداف التي رسمها مجلس الأمن في القرار ١٤١٠ (٢٠٠٢)، على النحو الموصوف تفصيلاً أدناه.

البرنامج ١ - الاستقرار والديمقراطية وإقامة العدل

ألف - دعم الإدارة العامة في مرحلة ما بعد الاستقلال

١١ - ما زال الاستقرار يواجه تحديات كبيرة بسبب عدم كفاية القدرة التقنية والفنية داخل الإدارة العامة، كما لاحظ مجلس الأمن في قراره ١٤١٠ (٢٠٠٢). ويعالج فريق الدعم المدني الثغرات القائمة داخل الإدارة في مجالات أساسية تشمل المجالات المالية، والنظام القضائي وإدارة الشؤون الإدارية والحكومية. إلا أن قدرته على المساهمة تتوقف على تعيين موظفين مدنيين تيموريين في هذه الوظائف الأساسية التي لا يزال بعضها شاغراً. وفي بعض الحالات القليلة، كان على المستشارين المدنيين الدوليين أن يتسلموا مؤقتاً سلسلة من المسؤوليات المحدودة، ولكن في هذه الحالات، تعطى الأولوية لمهامهم بوصفهم مدربين، ولنقل المهارات في أقرب وقت ممكن.

١٢ - وساعد فريق صغير للاتصال داخل البعثة في إعداد خطط العمل للمستشارين المدنيين، ويقوم، بالتشاور مع الحكومة، بتقدير التقدم الذي يحرزونه. وحتى هذا التاريخ، تسلم ٨٦ "مستشاراً في شؤون الاستقرار" وظائفهم من بين ١٠٠ مستشار مزمع تعيينهم، وما زال الـ ١٤ مستشاراً الباقون في مراحل مختلفة من عملية التوظيف. وبالنسبة لهذه الوظائف الـ ١٤، عُدلت الشروط المطلوبة بناء على طلب الحكومة استجابة للاحتياجات الملحة التي باتت حالية في فترة ما بعد الاستقلال.

١٣ - وبالإضافة إلى فريق الدعم المدني، تسعى الحكومة للحصول على دعم من أجل ٢٢٨ وظيفة في مجالي التنمية والتخفيف من وطأة الفقر - ومن هذه الوظائف هناك ١٥ وظيفة مطلوبة في هيئات تتمتع بالاستقلال الذاتي كهيئة الإذاعة العامة، ولجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة. وحتى الآن، أعلن المانحون التزامهم بتمويل ٩٠ وظيفة من هذه الوظائف وأعربوا عن اهتمامهم بتمويل ٤٧ وظيفة أخرى. وإذا تم الوفاء بهذه الالتزامات جميعاً، فإن ٩١ وظيفة ستبقى بحاجة إلى تمويل. واستمرار المانحين بتقديم دعمهم لهذه الوظائف وغيرها من الاحتياجات يُعتبر أساسياً بالنسبة لاستقرار تيمور - ليشتي على المدى البعيد. لكن بعض المانحين أشار إلى أن هذا الاحتياج ينبغي سدّه من خلال إعادة توزيع التزاماتهم الراهنة لدعم الميزانية وغيرها من المساعدات الإنمائية.

١٤ - وعدم الوضوح في الفصل بين السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية في تيمور - ليشتي أضرم عمل النظام القضائي ذي الأهمية الرئيسية بالنسبة لاستقرار الدولة ونموها. وبُعِد الاستقلال، أدى القلق الذي ساور السلطة القضائية إزاء عدم وجود مدونة آداب سلوك مهنية للقضاة والمدعين العامين وعدم وجود نظام مستقل للتعيينات القضائية ولاستعراضها، إلى توقف النشاط القضائي لشهر تقريبا. وللخروج من هذا المأزق، وقّع الرئيس غوسمياو في منتصف تموز/يوليه مرسوما تشريعيا يتعلق بنقل النظام القانوني، مما سمح للقضاة الذين كانت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور - ليشتي قد عيّنتهم بمواصلة مهامهم إلى أن يتم إجراء التعيينات الدائمة. وفي ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ أقر البرلمان الأنظمة الأساسية للقضاة العدليين (انظر الفقرة ٥ أعلاه) والتي تنص، في جملة أمور، على تشكيل ومهام المجلس الأعلى للقضاء، وعلى تعيين وترقية القضاة، رغم الشواغل التي أثارها المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني باستقلال القضاة والمحامين بشأن بعض أحكام الأنظمة الأساسية. وإلى أن يتم تعيين أعضاء المجلس الأعلى للقضاء، ويبدأ المجلس عمله، لا يمكن تحقيق أي تقدم في الوظائف الشاغرة للقضاة والمدعين العامين، بما في ذلك الوظائف الشاغرة في محكمة الاستئناف. والحاجة ملحة إلى إيجاد حل لهذه الحالة.

١٥ - وترجع التحديات الأخرى التي تواجه إنشاء النظام القضائي إلى الافتقار إلى الموارد الضرورية. وأن تقوم الحكومة بمساعدة منظومة الأمم المتحدة، بإعداد خطة للنهوض بالقطاع القضائي. وقد قامت بعرض موجز لهذه الخطة في اجتماع المانحين في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وتشمل الأولويات بناء قدرات موظفي مكتب الوزير الإداريين؛ وتدريب المدعين العامين، وتعيين مزيد من المدعين العامين، وتوفير برامج حاسوبية لكتابة المحاضر وتدريب المدعين العامين على إدارة المحاضر؛ والتعاقد على العمل مع المسؤولين الإداريين للمحاكم. كما أنها تشمل أيضا تطوير مهارات القضاة اللغوية والمتعلقة بالترجمة الفورية، بما في ذلك التدريب المكثف في اللغة البرتغالية؛ وتعيين قضاة دوليين في محكمة الاستئناف والهيئات الخاصة المعنية بالجرائم الخطيرة؛ وتقديم المساعدة لمكتب المحامين العامين؛ والمساعدة الهادفة إلى تحسين صياغة التشريعات؛ وإدخال تحسينات على قطاع السجون. ورغم تأكيد المانحين لرغبتهم بالمشاركة في بعض هذه المجالات، فإن هذه المجالات تحتاج جميعها إلى دعم فوري.

١٦ - وأسهمت المشكلات المتعلقة بعمل نظام المحاكم في خلق حالة يتم فيها احتجاز غالبية المساجين لفترات طويلة بدون محاكمة. وحتى كتابة هذا التقرير هناك زهاء ٣٠٠ سجيناً رُبِعهم تقريبا محتجزون استنادا إلى قرارات انتهت مدتها. ومنذ استقلال تيمور - ليشتي، يتولى الموظفون الوطنيون المسؤولية الكاملة تقريبا عن إدارة السجون، غير أنهم بحاجة

إلى المزيد من التدريب والمعدات. وأدى التأخر في تعيين مدير للسجون ومشرفين على المؤسسات الإصلاحية في بوكاو وغلينو وعدم وجود آلية إشراف فعلية لرصد المعايير السائدة فيها والتحقيق في الشكاوى إلى إعاقة تطوير نظام المؤسسات الإصلاحية. وفي هذا الإطار، شهد سجنان كبيران اضطرابات بعد الاستقلال، وذلك يومي ٩ حزيران/يونيه و ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٢. وأثناء الاضطرابات الأخيرة، خرج نحو ١٩٣ سجيناً بالقوة من السجن. وبينما أُقنع العديد منهم بالعودة سلمياً، تمكن ٩٢ من التزلاء من الهرب ما زال ١٧ نزيراً منهم فارين. ولضمان الأمن في السجون على المدى القصير، يوفر أفراد شرطة الأمم المتحدة وضباط قوة شرطة تيمور - ليشتي الأمن في المحيط الخارجي لثلاثة مؤسسات إصلاحية (بيكورا وغلينو وبوكاو).

١٧ - كما تسعى الحكومة، بدعم تتلقاه من منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة الثنائية، إلى معالجة المشاكل الرئيسية داخل نظام المؤسسات الإصلاحية. وكخطوة أولية، أُجري في الفترة من ١٤ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ تقييم مشترك للاحتياجات. وأوصت، بتطبيق نظم خاصة لتأديب التزلاء والإنصاف من المظالم؛ ووضع مدونة سلوك لموظفي السجون، وتشكيل لجنة للإشراف على السجون، وبناء مؤسسة للأحداث وتشكيل لجنة وطنية خاصة بالمؤسسات الإصلاحية تتولى مهمة وضع رؤية عقلانية لنظام المؤسسات الإصلاحية. وإلى جانب شواغلها الحالية هذه، تواجه الحكومة تحدياً أطول أجلاً وهو تأهيل السجناء وإعادة إدماجهم في المجتمع.

باء المساعدة على إجراء التحقيقات في الجرائم الخطيرة

١٨ - وفقاً للأولويات التي حددها مجلس الأمن بشأن هذه المسألة، لا بد من المضي في تقديم المساعدة الدولية لمحكمة المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت في عام ١٩٩٩. وتحدد خطة الإدارة الحالية جدولاً زمنياً للتحقيقات التي تقوم بها وحدة الجرائم الخطيرة وللانتهاء منها بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وستستمر الوحدة بعدئذ في مساعدة المدعين العامين أثناء المحاكمات بإجراء التحقيقات اللاحقة وتقديم الشهادات أمام المحكمة.

١٩ - وحتى الآن، بلغ عدد لوائح الاتهام ٤١ لائحة تشمل ١١٩ شخصا من الأشخاص الذين يدعى أنهم ارتكبوا جرائم خطيرة. وتتصل ١٩ لائحة من أصل لوائح الاتهام هذه بجرائم ضد الإنسانية. ورفعت لائحة الاتهام الأخيرة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وحالياً، تنظر الخاصة المعني بالجرائم الخطيرة في ١٧ دعوى. وأدين حتى الآن ٢٥ شخصا وبُريء شخص آخر نظراً لعدم وجود اختصاص للنظر في قضيته.

٢٠ - وفي سياق خطة التنفيذ، وصلت خمس قضايا من القضايا العشر ذات الأولوية إلى الأفرقة الخاصة - لم يبت بعد بأربع قضايا وصدر الحكم في قضية واحدة. واستأنف كل من الدفاع والادعاء هذا الحكم والمدد المحكوم بها. والتحقيقات جارية في القضايا المتبقية ذات الأولوية وقضايا العنف الشديد الواسعة الانتشار.

٢١ - وفي الوقت الذي لا يُدَّخر فيه أي جهد لتطبيق خطة التنفيذ، ما زالت توجد عوائق تحول دون تحقيق تقدم في هذا المجال، ومنها العوائق الآتية الذكر التي يواجهها النظام القضائي وعدم وجود موارد محددة يتطلبها هذا المجال منها الأطباء الشرعيون، وتعزيز قدرات التحقيق. ويرتدي تعيين قضاة مرشدين دوليين في محكمة الاستئناف في وقت قريب أهمية خاصة لمحاكمة مرتكبي الجرائم الخطيرة لأن المطلوب منهم النظر في طلبات استئناف الأحكام التي تصدرها الهيئات الخاصة.

٢٢ - وظهرت قضايا أخرى تتعلق بجرائم خطيرة عدا المنصوص عليها في خطة التنفيذ، يُحتمل أن يكون بينها جرائم ضد الإنسانية. ونظرا لاعتزام تقليص التحقيقات ولشدة محدودية القدرة الوطنية، قد لا يجري التحقيق في هذه القضايا، مع احتمال أن يؤثر هذا الأمر في عملية المصالحة.

٢٣ - وبدأت لجنة الاستقبال وتقصي الحقائق والمصالحة، وهي هيئة مستقلة أنشئت لتيسير تحقيق مصالحة يسودها العدل، مرحلة التشغيل. وبدأ العمل في المكاتب التي أنشئت في المقاطعات الثلاث عشرة كافة، والمزودة بما يربو على ٢٠٠ موظف وطني يتولون مهمة جمع ما يقدر بـ ٨ ٧٠٠ بيان وتيسير عمليات المصالحة بين ١ ٠٠٠ مجتمع محلي. وتتلقى هذه المكاتب المساعدة عدة مستشارين دوليين، بمن فيهم موظفان عاملان في مجال حقوق الإنسان تابعان لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي. ولم تقدم الجهات المانحة سوى أكثر بقليل من نصف الميزانية المطلوبة للجنة والبالغة ٤ ملايين دولار. وأجرت اللجنة عملية المصالحة الأولى على صعيد المجتمعات المحلية بين ثلاثة أعضاء سابقين في الميليشيات بحضور ماري روبنسون مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان آنذاك، التي كانت في تيمور - ليشتي في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢. ووقعت المفوضة السامية خلال هذه الزيارة بيانا مشتركا أصدرته الحكومة والمجتمع المدني تضمن التزاما بتحقيق ١١ هدفا في مجال حقوق الإنسان.

البرنامج الثاني - الأمن الداخلي وإنفاذ القانون

٢٤ - تقوم الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة وقوة شرطة تيمور - ليشتي، وفقا للاتفاق الذي تم مع الحكومة، بالمحافظة على القانون والنظام بعملهما كدائرة مشتركة تخضع لقيادة متسلسلة موحدة. ومنذ استقلال البلد، ما برح معدل الجرائم المبلغ عنها في تيمور - ليشتي منخفضا نسبيا، على الرغم من حدوث زيادة في حوادث المرور وحالات العنف المتزلي المبلغ عنها. ويعكس هذا الاتجاه الأخير فعالية حملة التوعية العامة التي تُنفذ لمكافحة الجريمة التي ترتكب بسبب نوع الجنس، دوغا زيادة في تواتر حدوثها، مع أنه ما زال ينبغي التأكد من هذا الأمر. وسُجلت عدة حالات من العنف قامت بها "المجموعات الأمنية التي تركز على مسائل محددة"، بخاصة في مقاطعات البلد الغربية. وفي أربع حالات، طلبت قوة شرطة تيمور - ليشتي والشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة مساندة من العنصر العسكري للبعثة بدعم محيط المنطقة التي يعملان لإعادة النظام بها. ويبدو بشكل عام أنه لا يوجد أي تنسيق على الصعيد الوطني بين هذه "المجموعات الأمنية التي تركز على مسائل محددة" ويبدو أيضا أنها لا تشكل في الوقت الحاضر أي تهديد ملموس للأمن الداخلي. غير أنه ما زال يلزم معالجة المسائل الأساسية التي تدفع هذه المجموعات إلى إثارة الاضطرابات، مثل ارتفاع معدل البطالة.

٢٥ - وتُنقل مسؤولية أعمال الشرطة وفقا للجدول الزمني المقرر لها (S/2002/432)، الفقرات ٨٣-٨٦) على نحو ما اتفقت عليه سابقا إدارة الأمم المتحدة الانتقالية والحكومة الانتقالية في تيمور - ليشتي. وفي مستهل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، كانت شرطة الأمم المتحدة قد سلّمت إلى قوة شرطة تيمور - ليشتي مسؤوليات ضبط الأمن في مقاطعات ماناتوتو وآيلو ومانوفاهي وآينارو. وتمكنت قوة شرطة تيمور - ليشتي من الحفاظ على القانون والنظام من دون أي حوادث في المقاطعات التي تولت فيها المسؤولية، وذلك على الرغم من افتقارها إلى الموارد. ويُتوقع أن يتم في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ نقل السلطات التنفيذية إلى قوة شرطة تيمور - ليشتي عن المقاطعات الثلاث عشرة كافة والوحدات المتخصصة والمقار.

٢٦ - وتنفذ خطة تقليص عدد أفراد عنصر الشرطة في البعثة وفقا للجدول المقرر لها (المرجع نفسه، المرفق الثالث). وفي الوقت الحاضر، يبلغ قوام عنصر الشرطة ٧٤١ فردا. ويمثل هذا العدد انخفاضا بمقدار الثلث تقريبا في عدد الأفراد مقارنة بالعدد الذي كان موجودا وقت الاستقلال وهو ٢٥٠ ١ فردا. أما في ما يتعلق بالاحتفاظ بسياسة الإبقاء في

الخدمة والتعيين، تعطي الأولوية لأفراد الشرطة المدنية ذوي المؤهلات والمهارات المتخصصة والقادرين على إرشاد أفراد قوة شرطة تيمور - ليشتي أو تدريبهم.

٢٧ - ولدى استقلال تيمور - ليشتي، حضر ١ ٧٩٣ فرداً من أفراد قوة الشرطة الوطنية حلقة تدريبية أساسية استغرقت ثلاثة أشهر وكانوا يداومون على العمل، وتم تنسيبهم مع أقرانهم التابعين للأمم المتحدة على مستويات القيادة المناسبة بغرض التدريب أثناء العمل. ومنذئذ، أكمل ٤٩٢ فرداً إضافيين حلقة التدريب الأساسية. ونتيجة لذلك، يعمل الآن ما مجموعه ٢ ٢٨٥ فرداً من قوة شرطة تيمور - ليشتي ويتجاوز هذا العدد ما تم توقعه سابقاً بمقدار ٨٢ فرداً. ويتدرب حالياً ٢٥٠ مرشحاً آخرين. وبدعم من الوكالات الدولية، تقوم البعثة أيضاً بتزويد الوحدات الخاصة داخل قوة الشرطة بالتدريب على إدارة الصراعات وحقوق الإنسان ومعالجة حالات العنف المتزلي والاعتداء الجنسي.

٢٨ - وعلى الرغم من هذا التقدم في مجالي التدريب ونقل مسؤوليات الشرطة، ما برح عمل أفراد قوة شرطة تيمور - ليشتي يتعطل نتيجة لقلّة الموارد. إذ أن نقص وسائل النقل والاتصالات وغيرها من المعدات، بصفة خاصة، يحول دون كسبهم ثقة واحترام المجتمعات المحلية التي يعملون فيها. وإذا ما راوحت الحال مكانها، فإنها ستؤثر سلباً في معنويات قوة الشرطة وفي قدرتها على الحفاظ على القانون والنظام.

٢٩ - ويُعزّز الاضطلاع في تشرين الثاني/نوفمبر بمهمة تقييم مشتركة تشترك فيها الحكومة والأمم المتحدة والبلدان المانحة لتقدير مستوى التدريب والدعم اللوجستي الذي تستدعيه الحاجة، وتحديد الشركاء المحتملين الذين يمكن أن يسدوا الثغرات في الموارد. وإن بعثة التقييم، إدراكاً منها أن تشكيل قوة شرطة تيمور - ليشتي عملية طويلة الأجل ستتجاوز تاريخ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي، ستُنظر في احتياجات هذه القوة على مدى السنوات الخمس القادمة.

البرنامج الثالث - الأمن الخارجي ومراقبة الحدود

ألف - الدعم المقدم للأمن الخارجي ومراقبة الحدود

٣٠ - ما برحت حالة الأمن الخارجي ومراقبة الحدود ككل تتحسن منذ إعداد تقرير سابق. ومن المتوقع للإجراءات التي تتخذها القوات المسلحة الإندونيسية بحق الميليشيات السابقة والجهود الدؤوبة التي تبذلها الحكومتان لقطع دابر الأنشطة الإجرامية التي تشهدها الحدود والقضاء على القواعد المتبقية التي تدعمها، ستُفضي في الأمن المتوسط إلى إزالة أي تهديد كانت تشكله على أمن البلد. غير أن التفجير المأساوي الذي حدث في بالي،

إندونيسيا، هو بمثابة دلالة تثير القلق من مخاطر الإرهاب التي تواجهها المنطقة. وحتى قبل هذا الاعتداء، كانت تيمور- ليشتي عرضة لتهديد إرهابي محتمل استلزم زيادة التدابير الأمنية في المباني الدبلوماسية ومباني الأمم المتحدة، بشكل رئيسي في ديلي. وما زالت الحكومة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور ليشتي تشتركان في رصد الحالة ووضعنا سلسلة من خطط الطوارئ.

٣١ - ويُعتقد أن ما ورد في التقارير المتفرقة عن حدوث إطلاق نار قرب خط التنسيق التكتيكي (الحدود غير الرسمية بانتظار ترسيم الحدود رسمياً) مرتبط بعمليات صيد. وما زالت الأسواق غير المنظمة شائعة في المناطق المجاورة لخط التنسيق. وعلى الرغم من كونها مصدراً قيماً للتجارة التقليدية وسبل رزق للعديد من مواطني تيمور- ليشتي، إلا أنها توفر الفرص المناسبة للتهريب وغيره من الأنشطة الإجرامية، ولها صلة بوجود الميليشيات السابقة في المنطقة. وتعاونت وكالات الأمن على جانبي الحدود لمراقبة هذه الأسواق وقمع الأنشطة غير القانونية. وهذه الإجراءات، التي تُطبق بقسمها الأعظم نتيجة لمبادرات تُتخذ على الصعيد المحلي، ساهمت مباشرة في تخفيف احتمال حدوث تطورات. وسيسهم التزام اللجنة المشتركة بتوقيع الاتفاق المتعلق بتنظيم الأسواق الحدودية في أقرب فرصة ممكنة (انظر الفقرة ٦ أعلاه)، عند دخوله حيّز النفاذ، في إشاعة جو من الأمان يساعد على ازدهار الأنشطة الاقتصادية.

٣٢ - وما برح حل مشكلة اللاجئين يشكل أمراً لا بد منه لضمان الاستقرار. إذ يقدر أن ما بين ١٠ ٠٠٠ و ١١ ٠٠٠ أسرة (٣٥ ٠٠٠ - ٣٧ ٠٠٠ نسمة) ما زالت تعيش في تيمور الغربية كأسر لاجئة، وأن نحو ٥ ٠٠٠ أسرة منها تضم موظفين سابقين في الخدمة المدنية الإندونيسية. ويدعي بعض زعماء الميليشيات السابقة الذين يشتبه في أنهم ارتكبوا جرائم خطيرة أنهم يسيطون نفوذهم على أعداد كبيرة من اللاجئين في تيمور الغربية. وهم يستخدمون هذا الأمر كورقة للمساومة للحصول على تنازلات في المفاوضات تمكنهم من العودة وعودة مؤيديهم المزعومين إلى تيمور - ليشتي.

٣٣ - وعودة اللاجئين، التي بلغت ذروتها في أثناء شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٢، تباطأت حالياً لتصبح نادرة للغاية. ومن أصل الـ ٢٩ ٨٤٧ لاجئ الذين عادوا إلى الآن في هذا العام، لم يُسجل في شهر أيلول/سبتمبر بكامله إلا ١٠٦ عائدين، وهو ما يمثل أدنى معدل للعودة على مدى الأشهر الإثني عشر السابقة. كما أن المعدل اليومي للعودة لشهر تشرين الأول/أكتوبر كان منخفضاً للغاية، إذ لم يعد في الأسابيع الثلاثة الأولى إلا ١٧ لاجئاً.

٣٤ - وأنشئ صندوق خاص من أجل منح اللاجئين، ممن كانوا يعملون موظفين في الخدمة المدنية لدى حكومة إندونيسيا، مبلغا من المال يدفع لهم مرة واحدة عند عودتهم إلى تيمور ليشتي، بدلا عن المعاشات التقاعدية المنتظمة أو تعويضات الفصل من الخدمة. غير أن الصندوق لم يستلم، بعد انقضاء أكثر من عام، سوى جزء من دعم المانحين المنشود، وتقرر توزيع المبالغ المتاحة. وبدأ دفع هذه المبالغ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، بمجموعة مدفوعات تبدأ بمبلغ ٥٠ دولارا تدفع لمن تصل مدة خدمتهم إلى ٥ سنوات، وترتفع قيمة المدفوعات تدريجيا لتصل حدا أعلى يبلغ سبعة أمثال هذا المبلغ تقريبا للفرد الواحد. ولم يتضح بعد تأثير هذه الحوافز التي ترمي إلى تشجيع العودة إلى تيمور ليشتي.

٣٥ - ويتوقع أن يفقد الذين يقعون في تيمور الغربية مركز اللاجئين الذي يتمتعون به في إندونيسيا في نهاية عام ٢٠٠٢، وهو الوقت الذي ستوقف فيه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عملياتها في المنطقة. وللتشجيع على عودة أعداد أكبر قبل حلول ذلك الموعد، يخطط الرئيس غسماو لتوجيه نداء شخصي من أجل عودة المزيد من الأفراد، أثناء زيارة يقوم بها إلى مخيمات اللاجئين في تشرين الثاني/نوفمبر.

٣٦ - وظل الحضور المكثف للعناصر العسكرية في البعثة على الحدود، وممارسات التشاور والتعاون المستمرة مع القوات المسلحة الإندونيسية النظرية في تيمور الغربية، من العوامل المساهمة في إيجاد بيئة أمنية مستقرة. وشارك العميد تاور ماتان روك، قائد قوات دفاع تيمور ليشتي، أو قوات فالتيل للدفاع عن تيمور ليشتي، كمراقب في آخر اجتماع على مستوى القادة ينعقد بين القوات المسلحة الإندونيسية والعنصر العسكري للبعثة. وقد حظيت هذه المشاركة بترحيب السلطات الإندونيسية.

٣٧ - ونظرا لاستقرار الحالة الأمنية، سيكتمل، على النحو المتوخى، تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج خفض حجم البعثة ذي الأربع مراحل، بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر (S/2002/432، المرفق الرابع). وسيبلغ قوام العنصر العسكري في البعثة في ذلك الوقت، ٣٨٧٠ فردا تقريبا، بما في ذلك فريق المراقبين العسكريين التابع للأمم المتحدة.

٣٨ - وسيكون إحراز المزيد من التقدم متوقفا على استمرار الاستقرار في تيمور ليشتي، فضلا عن النجاح في تطوير قدرات قوة دفاع تيمور ليشتي ودوائر الخدمة الحدودية، من خلال توفير الدعم المناسب المقدم من المانحين وعلى المستوى الثنائي. وتُجري حاليا الكتيبة الأولى لقوة دفاع تيمور ليشتي، المتمركزة في لوس بالوس، عملية تدريب جماعي. و ينتظر اكتمال تجنيد أفراد للكتيبة الثانية في مستهل عام ٢٠٠٣. وقد سمحت البيئة المستقرة بنقل مسؤولية الدفاع عن مقاطعة لاوتيم إلى قوة دفاع تيمور ليشتي، في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

ويتوقع أن تصبح قوة الدفاع عاملة بشكل كامل بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٤، بفضل تواصل الدعم المقدم من المانحين وعلى المستوى الثنائي، بما في ذلك الخدمات اللوجستية والتدريب.

باء - المساعدة على تطوير أمن ومراقبة الحدود

٣٩ - تتواصل الاستعدادات بشكل متواز مع التقدم في المجال السياسي تجاه تطبيع الحالة على الحدود (انظر الفقرتين ٥ و ٦ أعلاه)، من أجل تولي قوة شرطة تيمور ليشتي المسؤولية عن تقديم خدمات الهجرة، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، والمسؤولية عن تشغيل الدوريات على الحدود، بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وقد أكمل التدريب ٢٥ في المائة تقريباً من أفراد مراقبة الحدود والهجرة الـ ٢٠٠ فرداً، المزمع تدريبهم.

٤٠ - بيد أن قدرات دائرة مراقبة الحدود تتأثر بقصور الموارد، مثل غيرها من دوائر الخدمة الوطنية. وبرزت مسائل انعدام المياحي اللازمة لاستيعاب أماكن عمل ومساكن للأفراد على الحدود أو بجوارها، وكذلك انعدام معدات الاتصالات، كمعوقات رئيسية لإجراء عملية نقل المسؤولية بشكل فعال وفي الوقت المحدد.

رابعا - دور منظومة الأمم المتحدة

٤١ - تتحدد سياسات الحكومة الاقتصادية والاجتماعية من خلال أهداف الخطة الإنمائية الوطنية، وإطار العمل المالي على المدى المتوسط، والميزانية السنوية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، التي قدمت إلى المانحين في ديلي، في ١٤ و ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٢. وفي هذا الصدد، تعمل الحكومة على إقامة شبكات إنمائية مع الوكالات المانحة، والشركاء على المستوى الثنائي، والمنظمات غير الحكومية.

٤٢ - ويتوقع أن يكون الانكماش الاقتصادي، عقب انسحاب قدر كبير من الوجود الدولي، أقل حدة مما كان يخشى. إذ يتوقع أن يكون التراجع الفعلي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، خلال عام ٢٠٠٢، في حدود ١ في المائة. وقد حصّلت الحكومة، خلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٣، أي ما بين شهري تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر، إيرادات قدرها ٩,٥٨ ملايين دولار، أو ٢٣ في المائة من مجموع الإيرادات التي جرت ميزنتها، والبالغة ٤١,٣ مليون دولار. ويعود قرابة نصف مجموع الإيرادات إلى الدخل المتأتي من بحر تيمور (٤,٩١ ملايين دولار). وكان الإنفاق الرأسمالي ضئيلاً في معظمه، لأن معظم

الوزارات لم تكن قد أكملت بعد إعداد خططها الإنفاقية. غير أن نسبة ٥٦ في المائة تقريبا من مجموع الإنفاق الحكومي ذهبت إلى الشؤون التعليمية والاقتصادية.

٤٣ - وتركز الخطة الإنمائية الوطنية على الروابط الحيوية بين إصلاح الهياكل الأساسية من جهة، والتنمية الوطنية من جهة أخرى، لا سيما تنمية الإنتاج الزراعي، وتخفيف وطأة الفقر، واستثمارات القطاع الخاص. وقد تواصل النسق السريع لإصلاح الهياكل الأساسية على امتداد الأشهر الخمسة السابقة. وتمت إعادة إمدادات المياه في معظم المناطق الحضرية والريفية إلى المستوى الأساسي للخدمات الذي كان موجودا قبل عام ١٩٩٩. وجرى التوسع في قدرات مناولة شحنات البضائع في ميناء ديلي، كما بدأت خدمات السفن العبارة بانتظام بين ديلي وأويكوسي وجزيرة أتاو. وتجرى صيانة شبكة الطرق البرية من أجل الحفاظ عليها عند المستوى الأساسي. وأحرز تقدم في إصلاح محطات توليد الطاقة. ويتوقع أن يتم إصلاح ٣١ محطة صغيرة لتوليد الطاقة على مستوى المقاطعة والمقاطعة الفرعية في أوائل عام ٢٠٠٣، بدعم من الصندوق الاستئماني التابع للبنك الدولي، ومن المانحين على المستوى الثنائي. غير أن إمكانية إنشاء أنظمة توليد الطاقة وتوزيعها، والمحافظة عليها، تظل في وضع حرج بسبب عدم وجود إدارة فعالة وعدم وجود آليات لاسترداد التكلفة.

٤٤ - ويعتبر دعم المانحين المتعدد الأطراف والثنائي لرفاه تيمور ليشتي الاقتصادي والاجتماعي من المتطلبات الحيوية لاستقرار البلد على المدى الطويل. وتعاون البعثة بصورة مباشرة مع دائرة أوسع تشمل وكالات وصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، ومع الأطراف الناشطة على المستوى الثنائي، والمجتمع المدني، من أجل مساعدة الحكومة في جهودها الرامية إلى دفع أهداف الخطة الإنمائية الوطنية إلى الأمام، وتيسير سلاسة تحول دور الأمم المتحدة إلى مساعدة إنمائية تقليدية. وعيّنت البعثة منسقين معينين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والشؤون الجنسانية، وقد شكلت أفرقة مواضيعية من أجل تنسيق جهود منظومة الأمم المتحدة في هذه المجالات. واضطلعت البعثة، بالتشاور الفعال مع الحكومة، بدور رائد في إعداد المقترحات البناء المتصلة بالتعاون التقني، لا سيما التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والاعتراف بالمحاربين القدماء وإعادة تأهيلهم، وإيجاد عمالة منتجة، والنهوض بالتعليم المهني، وتنمية أنشطة تأسيس الأعمال وإدارتها، وتنمية قطاعي الزراعة والصحة، وهي أشياء يمكن أن تضطلع بتنفيذها وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة. علاوة على ذلك، تعمل البعثة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي، في شراكة مع البنك الدولي ومع وكالات مانحة أخرى، على تقديم المساعدة لبرنامج دعم عملية التحول التابع للحكومة، والرامي إلى تخفيف وطأة

الفقر، وبناء قدرات الحكم الرشيد، وإدارة الإنفاق والسياسات، وتنمية القطاع الخاص وقطاع إنتاج الطاقة، وفقا للتصورات الواردة في الخطة الإنمائية الوطنية.

خامسا - الجوانب المالية

٤٥ - اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٩٦/٥٦ المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١، مبلغا إجماليه ٣٠٥,٢ ملايين دولار، أي بمعدل شهري إجماليه ٢٥,٤ مليون دولار، لتشغيل البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وستقتصر تكلفة توفير احتياجات البعثة خلال هذه الفترة على المعدل الشهري الذي وافقت عليه الجمعية العامة.

٤٦ - وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، بلغت الأنصبة المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية/بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور ليشتي، عن الفترة منذ إنشاء البعثة، ٢١٣,٦ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام، في التاريخ نفسه، ١ ٧٧٦,٦ مليون دولار.

سادسا - الملاحظات والتوصيات

٤٧ - واصل شعب تيمور ليشتي وقادتها، خلال الأشهر الخمسة الأوائل بعد نيل الاستقلال، العمل على ترسيخ أسس ومرتكزات بلدهم. ويجري تعزيز المكاسب التي تحققت خلال السنوات الثلاث الماضية عن طريق الوجود والالتزام الدولي المستمرين، وذلك من خلال وجود البعثة، والمساهمات الثنائية. ومع ذلك، وكما اعترف مجلس الأمن في قراره ١٤١٠ (٢٠٠٢)، تظل بنية المؤسسات الوليدة هشة خلال المستقبل القريب.

٤٨ - وكما ذكر أعلاه، تحقق تقدم مطرد في كل مجال من المجالات التي حددها مجلس الأمن، مما مكن البعثة من الالتزام بصفة عامة بالجدول الزمنية S/2002/432، المرفق الرابع. وبينما ثبت أن الافتراضات السابقة المتعلقة بالتقدم تجاه ترسيم الحدود كانت افتراضات متفائلة، فإن الالتزامات المتبادلة المعلن عنها من قبل حكومتَي إندونيسيا وتيمور - ليشتي، ستمكّن البعثة حال تنفيذها من الالتزام بالجدول المحدد لتقليص وجودها وانسحابها في نهاية المطاف.

٤٩ - وفي الوقت نفسه، سيتطلب إكمال البعثة لتنفيذ خططها وتحقيق التحول السلس إلى المساعدة الإنمائية التقليدية، تقديم مساعدة ثنائية تكميلية كافية في عدد من المجالات الرئيسية. وكما يوضح هذا التقرير، تشمل هذه المجالات الجهاز القضائي والإصلاحات، وقوات الشرطة ومراقبة الحدود والدفاع. ويظل تقديم الدعم الكافي من قبل المانحين أمراً ضرورياً أيضاً للملء الوظائف المشار إليها في الفقرة ١٣ أعلاه، البالغ عددها ٢٣٨ وظيفة.

٥٠ - ويبدو التقدم المحرز في البلد واعداداً إلى حد كبير. وبينما أعترف بالتنافس في طلب الاهتمام والموارد التي يتيحها المجتمع الدولي، إلا أنني أحث مجلس الأمن وجماعة المانحين على الاستمرار في المشاركة، وعلى مواصلة المساهمات القيّمة التي قدمها حتى الآن، وتحقيق الالتزام بهذا الوعد بشكل كامل.

٥١ - وأخيراً، أود أن أعرب عن تقديري الصادق لمجلس الأمن وسائر الدول الأعضاء، على ما قدموه من تأييد لا يفتر لتييمور - ليشتي. وأود أن أشيد أيضاً بالجهود المخلصة التي بذلها ممثلي الخاص وفريقه، وأن أعرب عن تعازي الحارة لأسر عناصر حفظ السلام التي تأثرت بالهجوم على بالي.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور ليشتي: المشاركون في
 ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢
 القوام العسكري المأذون به ٥ ٠٠٠ (في حدود ١٢٠ مراقبا عسكريا)

المراقبون العسكريون	ضباط الأركان في المقر	الجنود	المجموع
الاتحاد الروسي	٢		٢
الأردن	٤		٤
أستراليا	١٥	٨٢٩	٨٨١
أوروغواي	٣		٣
أيرلندا	٢		٤
باكستان	١٥	١٠٨	١٢٧
البرازيل	١١	٧١	٨٦
البرتغال	١	٦٣٩	٦٤٧
بنغلاديش	٧		٧
بوليفيا	٢		٢
تايلند	٦	٤٨٣	٤٩٨
تركيا	٢		٢
جمهورية كوريا	٩	٤٢٨	٤٣٧
الدانمرك	٢		٤
سلوفاكيا		٣٦	٣٦
سنغافورة	١١	٢١٤	٢٢٥
السويد	٢		٢
الفلبين	٨	٥٠	٦٤
فيجي	٥	١٨٣	١٨٨
كينيا	٢		٢
ماليزيا	١٦	٢٠	٣٦
مصر	٢		٢

المراقبون العسكريون	ضباط الأركان في المقر	الجنود	المجموع
موزامبيق	٢		٢
نيبال	٣	٦	١٣
نيوزيلندا	٤	٦٠٢	٦١٤
اليابان		٦٤٠	٦٥٠
يوغوسلافيا	٣		٣
المجموع	١١٤	٤ ٣٠٩	٤ ٥٤١

قائد القوة: سنغافورة؛ نائب قائد القوة/رئيس الأركان: أستراليا؛ كبير المراقبين العسكريين: البرتغال.

الشرطة المدنية: الاتحاد الروسي: ٥؛ الأرجنتين: ٩؛ الأردن: ٤٠؛ أسبانيا: ٥؛ أستراليا: ٥٨؛ أوكرانيا: ٧؛ باكستان: ٩؛ البرازيل: ٩؛ البرتغال: ١٤؛ بنغلاديش: ٢٥؛ البوسنة والهرسك: ١٠؛ تايلند: ٣٦؛ تركيا: ١١؛ زامبيا: ٧؛ ساموا: ٢؛ سري لانكا: ٣٨؛ سلوفينيا: ٢؛ سنغافورة: ٢٥؛ السويد: ١٠؛ شيلي: ٦؛ الصين: ٧٦؛ غانا: ٦٩؛ الفلبين: ٧٤؛ كندا: ٢٠؛ ماليزيا: ٤٤؛ مصر: ١٢؛ المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية: ١٢؛ موزامبيق: ٦؛ النرويج: ٤؛ نيبال: ٣٥؛ النيجر: ٣؛ الولايات المتحدة الأمريكية: ٥٨؛ المجموع: ٧٤١.
